

المصالحة بين الديني والمدني وحضورها في عملية التشريع / أميره أبو  
Annales de philosophie et des sciences  
humaines. — N° 23, t. 1 (2007), ١٣٣-١٢١. ص. — في

Annales de philosophie et des sciences  
humaines : عنوان الغلاف

III. التشريع — لبنان II. الأحوال الشخصية (القانون الكنسي) — لبنان I.  
الأحوال الشخصية (الفقه الإسلامي) — لبنان

PER L1044 / FP208453P

## المصالحة بين الديني والمدني، وحضورها في عملية التشريع

د. أميره أبو مراد

أستاذة في كلية الحقوق - الجامعة اللبنانية

هذا العنوان، المنبثق من محور "مفهوم المواطنة في بيئة متعدّدة الأديان"، يضعنا أمام تساؤلات عدّة، أهمّها التالية:

١- هل من اختلاف - في المطلق - بين الديني والمدني، وأين هي مواقعه؟ وهل أنّ المصالحة بينهما ممكنة، وكيف؟

٢- هل أنّ تعدّد الأديان والمذاهب، السائدة على أرضنا، يشكّل حائلاً دون الإلتقاء حول المسائل المدنيّة ذات الصلة بالمواطنة؟

٣- وإذا كان للتوعية والتثقيف، ولصقل النفوس لدى المواطنين، الدور الأعظم والأكثر فعالية في مسيرة تطوير المجتمع وترقيته، فهل أنّ تحقيق هذه المسيرة المنشودة ممكن بمعزل عن وجود النصوص القانونية المجدية في هذا الشأن؟

٤- وكيف السبيل إلى إنتاج قوانين حديثة، تؤسّس لبناء دولة عصريّة متطورة، ومجتمع جديد يوحد مفهوم "المواطنة" بين اللبنانيين ويليّ طموحاتهم الوطنيّة؟

من أجل استخلاص الأجوبة على هذه التساؤلات، نرى عرض ما يلي:

من الثابت أن الإنسان هو الهدف الأسمى للمجتمع الحديث؛ وإنّ رفاهيته هي الغاية المنشودة فيه، وأنّه لا يمكن تحقيقها، في صورتها الفضلى، إلّا في إطار الدولة المدنيّة، ذات التشريع الجيّد والقيّم المبنية على الأخلاق وعلى العدل والمساواة بين جميع أبنائها دون أدنى تمييز بينهم لأيّ سبب خارج عن هويّتهم الإنسانيّة.

ومن المعروف، والثابت أيضاً، أنّ الدين، أيّ دين كان، يظهر، في زمن معيّن، تلبية لحاجات بشريّة، فردية ومجتمعيّة، كانت ملحوظة في حينه؛ فهو يعمد إلى تنظيم السلوك الذاتي للفرد، وإلى وضع ضوابط له ذات مصدر علوي (إلهي)، متفوّق على كلّ سلطان بشري. والغاية القصوى، والنهائيّة، للدين هي، دائماً، خير البشر وسعادتهم، وتأمين العدالة والمساواة المبدئية بينهم، وضبط سلوكهم بالاستناد إلى قاعدة "الثواب والعقاب": فمن الطبيعي أن تكون تعاليمه قابلة للفهم والإستيعاب والقبول من الناس العائشين في زمن ومكان بزوغه.

هذا التوافق الذي كان قائماً بين التعاليم الثابتة للدين ونظمه الإلهيّة، بتاريخ ظهوره، وبين تطّاعات المؤمنين فيه: هل أنّه أبديّ سرمديّ، أم أنّه قابل للإرتجاج مع مرور الزمن، نتيجة التطوّر الهائل الذي طرأ على حياة الناس، ولكافة الجهات، بعد تاريخ ظهور الدين، ليغيّر - جذرياً - في نوع معاناتهم، وفي نوعية ثقافتهم، وفي نهج تعاملهم مع بعضهم البعض، ويعدّل في قيمهم وفي حاجاتهم وتطلّعاتهم المستحدّة؟

كلّنا يعلم أنّ لنزول معظم الآيات الدينيّة أسبابه الآنيّة الخاصة، المنبثقة عن معطيات ماديّة معيّنة ومحدّدة بذاتها، والمرتبطة بظروف بيئيّة - زمنيّة ومكانيّة - معيّنة، حيث التلازم بين هذه المعطيات وتلك الظروف من جهة وبين العظات والنواهي الدينيّة من جهة أخرى، يبدو أمراً لا مناصّ منه؛ وكلّنا، أيضاً، يفقه مدلول القاعدة، المسلّمة، القائلة أنّه "لا يُنكر تغيير الأحكام بتغيّر الأزمان":

فكيف السبيل، والحالة هذه، إلى التوفيق بين الثوابت الدينيّة والمتغيّرات الحياتيّة، وبالتالي إجراء المصالحة بين الدينيّ والمدنيّ من أجل مجارة التطوّر والواقع المعاش دون ارتكاب إثم أو معصية، ودون التعرّض لتهمة الكفر أو الهرطقة الدينيّة؟ وما هي الوسيلة الفضلى، والممكنة، من أجل تحقيق

المصالحة المنشودة، والإنطلاق بمجتمعنا اللبناني نحو الأفضل عبر تشريع متطور ومتناسب مع إنجازات العصر الهائلة، يكون واحداً وموحد التطبيق على جميع أبنائه في كافة مسائلهم وقضاياهم؟

إنّ ما يجدر التذكير به، في هذا الصدد، أنّ اللبنانيين ينتمون إلى إحدى الديانات السماوية الثلاث، أي اليهودية والمسيحية والإسلام. وإنّ عدد اليهود فيه، في الوقت الحاضر، قد تضاعف كثيراً، ربّما بسبب الصراع العربي-الإسرائيلي، المحتدم في المنطقة منذ العام ١٩٤٨، ولم يزل. فتكون الغالبية العظمى من اللبنانيين موزّعة بين مسيحيين ومسلمين فقط. علماً أنّ أتباع كلّ من هاتين الديانتين ينقسمون بدورهم إلى طوائف ومذاهب، بلغ عددها، حتى الآن، اثني عشرة طائفة مسيحية (سنة كاثوليكية وستة أرثوذكسية)، وخمس طوائف إسلامية، إضافة إلى الطائفة اليهودية؛ وأنّ هذا التصنيف الطائفي قائم على أساس المعاملات المعتمدة رسمياً في موضوع الأحوال الشخصية، من دون العبادات.

وإنّ ما يجدر التركيز عليه هو أنّ كافة التشريعات اللبنانية النافذة هي ذات جذور علمانية ومواصفات مدنية، باستثناء مادة الأحوال الشخصية: فعقد الزواج، وكلّ مقدّماته ومتفرّعاته ونتائجها، لدى الطوائف المسيحية (وأيضاً الطائفة اليهودية)، يخضع للتشريع الديني، كلّ طائفة بحسب فقه مؤسّسها؛ وكذلك الأمر لدى الطوائف الإسلامية الخمسة، إضافة إلى مادة الإرث والوصية لدى كلّ منها.

إنّ هذا الاستثناء التشريعي، الخاصّ بالطوائف الدينية المختلفة، رغم محدودية نطاقه، يبقى العامل الأهمّ، والأبعد مدى، في إحداث الإرتجاج لدى مكوّنات المواطنة الصحيحة لدى اللبنانيين؛ إذ لا مجال لتوحيد مفهوم المواطنة لدى الشعب الواحد بمعزل عن توحيد حقوق وواجبات أبنائه عبر توحيد تشريعه ووحدة قضائه.

إنّ نقاط الاختلاف الرئيسية بين المفهوم الدينيّ للحقوق وبين فلسفة العلمانيّين لها تتمحور، بصورة رئيسية، حول التمييز - في بلادنا - بين إنسان وآخر بسبب جنسه. ولبنان، الملتزم بمواثيق الأمم المتحدة، وعلى رأسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لم يجرؤ، حتى هذه الساعة، على

الموافقة على كافة بنود اتفاقية "السيداو" (اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة)، بل أنه تحفظ - ككلّ الدول العربيّة، باستثناء جزر القمر - على المواد ذات الصلة بالأحوال الشخصية لكونها تساوي في الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة، بوصفهما فريقين عقد الزواج، وأيضاً في موضوع الولاية على القاصرين من أولادهما، وموضوع حضانتهم، لدى انحلال عقد الزواج بينهما.

وهذا "التحفظ" - المناقض لنصّ الدستور اللبناني وللإعلان العالمي لحقوق الإنسان - قد جاء تحت ذريعة "وجوب الالتزام بالتعاليم الدينيّة"، التي تنصّ على هذا التمييز بين الجنسين، لصالح الرجل.

كما أنّ قانون الجنسية اللبناني قد جاء مرتكزاً إلى افتراضات خاطئة منذ الأصل، ومنسوبة إلى الأصول الدينيّة، بنكهة ذكوريّة، مفادها أنّ رحم الأنثى هو مجرد وعاء، أو حرث، تنمو فيه بذرة الذكر، وأنّ القرابة الحقيقيّة، أو "الصحيحة"، قرابة الدم والعصب، هي محصورة في تلك الآتية عن طريق الرجل، من دون المرأة.

فكيف يمكننا أن نقرأ النصّ الدينيّ؟ وهل علينا أن نتوقّف على المبني على حساب المعنى، فنهمل الحكمة المرجوة والقصد السامي للنصّ من خلال التقيّد بظاهره من دون جوهره؟

## أ. في أصل النصّ الدينيّ

### أولاً: لدى المسيحيين

"الرجل رأس المرأة"، وعلى المرأة أن تخضع لبعْلِها (أي إلى رجلها، وكلمة بعْل تعني السيد)...، وما إلى ذلك من عبارات تكرّس الذكر سيّداً للأنثى، ووصيّاً عليها منذ ولادتها وحتى مماتها. هذه النظرة التسلّطيّة كانت قد ولدت، ونمت، في المرحلة الزمنيّة التي انحسر فيها دور المرأة في العمليّة الإقتصاديّة إلى أدنى الدرجات، وتزامن ذلك مع بدائيّة الشرائع، ومع عجز القضاء - في حينه - عن أداء مهمّته الأساسيّة، وبروز أهميّة القوّة الجسديّة في المجال الإقتصادي، وأيضاً من أجل حماية الناس في حياتهم وأموالهم وكرامتهم.

مغزى الرواية الرمزية لعملية "الخلق" الأولى، التي تفترض أن "حواء مصنوعة من ضلع آدم": مما يسمح بالقول أنها جزء مأخوذ منه، أي أنها ملك له فيكون، بالتالي، من حقه أن يتصرف بها وفق مشيئته الشخصية... في حين أن الله، عز وجل، لا يمكن أن تُنسب له - كالبشر - مهمة النسيان، كما أنه لم يكن في حاجة لتمزيق جسد آدم واستخراج أحد أضلاعه - بعد أن صنعه سوياً وكاملاً على صورته ومثاله. - من أجل صنع حواء، طالما أن التراب، الذي صنع منه صنع آدم، متوفر لديه.

### ثانياً: لدى المسلمين

من المعروف أن النصّ القرآني هو واحد؛ وقد جرى جمعه وتدوينه على قراءة واحدة بأمر من الخليفة الراشدي الثالث عثمان بن عفان، فأصبح هذا النص - وحده - المعتمد من كلّ مسلمي العالم؛ ومع ذلك، ولدت الطوائف والمذاهب الإسلامية المختلفة، والمتحلقة حول النصّ الديني الواحد الموحد. الواقع هو أن قراءة النصّ الديني بين عالم وآخر هي المختلفة؛ وأنّ القارئين هم من البشر، وليسوا من الملائكة.

يرى بعض هؤلاء القراء أنّ في التعاليم الدينية الإسلامية قواعد تمنع القبول بالتشريع العلماني في مسائل الأحوال الشخصية، من زواج وإرث، لكونه يساوي بين الرجل والمرأة؛ وهذه القواعد تلخص بالتالي:

#### ١- في الزواج

- إقرار حقّ الرجل بتعدد الزوجات (لدى السنّة والشيعه، من دون الدروز)؛
- الحقّ الحصري للرجل في إحداث الطلاق - باللفظ - على زوجته، دونما حاجة به إلى تبرير فعله هذا؛ بينما ينحصر حقّ الزوجة في طلب تطليقها على يد المحكمة، وعلى أن تدعم طلبها هذا بسبب جدّي يبرّره.

أمّا ما يسمّى بـ "حقّ العصمة"، الذي تحتفظ به بعض الزوجات لدى توقيع عقد الزواج، فإنّه عبارة عن تفويض، ممنوح لها من الزوج، يتيح لها تطليق نفسها منه، وليس طلاقها له؛ وذلك، دون أن يحجب هذا التفويض حقّ الرجل في طلاقها ساعة يشاء.

- قوامة الرجال على النساء، بما فضّل الله بعضهم على بعض، وبما أنفقوا من أموالهم.

## ٢- في الارث: قاعدة "للذكر مثل حظّ الاثنتين"

فهل أنّ هذه النظرة الدينيّة إلى المرأة، في كيانها وموقعها وحقوقها، تأتلف مع معطيات هذا العصر وثقافته؟ وكيف السبيل إلى إيجاد هذا الإئتلاف لنتمكّن من إنتاج تشريع عصري ينهض بالمجتمع والوطن، ويعطي للمواطنة مدلولها الصحيح، دون المساس في المسلّمات الدينيّة بوجه عام؟؟

بالعودة إلى أصل كلمة "المواطنة"، يتبيّن أنّها مشتقة من كلمة "وطن". والوطن يفترض - لتكوينه - وجود أرض واحدة يعيش عليها شعب ذو تطلّعات واحدة، ومصالح متجانسة، ومصير مشترك، في ظلّ سلطة سياسيّة واحدة، ورعاية تشريع واحد موحد، لكافة قضاياه يطبّقه قضاء الدولة - الواحد الموحد - على الجميع، وبالتساوي في ما بينهم، دون أدنى تمييز لآية جهة كانت، ولأي سبب كان. وهذا الطرح، الذي يفترض توقّف الوحدة في كلّ من التشريع والقضاء، من أجل تحقيق المساواة في كافّة الحقوق والواجبات بين أبناء الوطن الواحد، يبدو غير قابل للتطبيق في ظلّ الدولة الدينيّة، خصوصاً إذا كان أبنائها متعدّدي الانتماء الدينيّ والمذهبي، كما هو الحال في لبنان: ممّا يحتمّ بناء الدولة العلمانيّة، المتميّزة عن الدولة الملحدة.

فهل من أمل للبنان في تحقيق هذا التحوّل الكبير، والخروج، ليس من الدين، بل من الطائفية التي هي - في نظر المخلصين من السياسيين ومن دعاة الإصلاح - الداء الألدّ الذي ينهش جسد الوطن؟ إنّ الجواب، في رأينا: نعم، إذا أحسنّا قراءة النصّ الدينيّ، وإذا كنّا مخلصين وصادقين في هذه الدعوة.

## ب- في تصويب قراءة النصّ الدينيّ، وإجراء المصالحة بينه وبين المفاهيم المدنيّة الحديثة

### ١- لدى المسيحيّين

- إنّ استعمال كلمة بعل، أو السيّد، في زمن ظهور الدين المسيحي، لم يكن أمراً مستهجنًا، أو مستنكرًا، أو غريباً عن ثقافة العصر ومفاهيمه، نتيجة الارتباط العضوي لمصير المرأة - في قوتها

وفي حمايتها - بالرجل؛ وهذان العنصران، الفاعلان في عملية خلق توازن العلاقة بينهما، قد تعدّلا - جذرياً - اليوم، فزالت السيادة تلقائياً بموجب هذا التعديل الواقعي، وحلّت مكانها فكرة المشاركة والتكامل بين الرجل والمرأة.

- وكذلك، يمكن اعتبار الرواية الرمزية القائلة بأنّ حواء مصنوعة من ضلع آدم بأنّها جاءت في هذه الصياغة تسهلاً لفهم واقع الالتزام الحتمي لواحداهما بالآخر، منذ الأزل وإلى الأبد.

## ٢- لدى المسلمين

ينبغي التمييز في الحقوق بين حقوق الله وحقوق الناس، حيث لا يجوز المساس بالفئة الأولى منهما، بينما يمكن، بل يجب تكييف مفهوم الفئة الثانية وفق تطوّر الحياة وبمقتضى مصلحة الناس ومتطلبات العدالة.

- في تعدّد الزوجات: وهو من فئة حقوق الناس، وليس من فئة حقوق الله، وبالتالي، فإنّه موضوع قابل للنقاش. إنّ حقّ للرجل، لكنّه حقّ ضعيف، ومشروط؛ وهو، في أي حال، ليس - أبداً - واجباً عليه: فلا خطأ، ولا خطيئة تترتّب على زواله بعد أن زال مبرّر وجوده. والدولتان المسلمتان، تركيا وتونس، قد منعنا هذا التعدّد بموجب نصّ قانوني إلزامي؛ وربّتنا على من يخالف هذا المنع إبطال زواجه الثاني، وإلزام الزوج المخالف بدفع غرامة باهظة، وربّما دخوله السجن.

وإذا ربطنا بين سبب نشوء قاعدة "التعدّد" والظروف التي رافقتها، نلاحظ أنّ تعدّد الزوجات، ولا سيّما من الأرامل منهنّ، كان له - في حينه - ما يبرّره، حين كانت أداة الحرب مقتصرة على السلاح الأبيض، الذي لا يقتل سوى من شارك مباشرة فيها، أي الرجل، من دون المرأة الملازمة لبيتها: فيكثر - في نهاية الحرب - عدد الأرامل من النساء، حيث يشكّل زواجهنّ، من أحد الرجال المقتدرين، الوسيلة الوحيدة لإنقاذهنّ مع أطفالهنّ من العوز والاستغلال. أمّا حرب هذه الأيام، فإنّ القذائف الصاروخية المتطورة، ومن باب أولى الأسلحة النووية والكيميائية، تطول الرجل والمرأة في ذات الوقت، كما أنّها تفعل فعلها في الأنثى أكثر ممّا تفعله في الذكر،



بسبب تفاوت القدرة على المقاومة بينهما؛ ونتيجة ذلك، يزول التفاوت في العدد بين الجنسين،  
الحاصل نتيجة تلك الحروب القديمة، فيزول معه مبرر تعدد الزوجات.

- في الطلاق، وهو من فئة حقوق الناس: في ذلك الزمن البعيد لم تكن المرأة تملك غير جسدها، حيث لا مجال أمامها لأيّ تحصيل علمي أو مهني يفسح أمامها مجال العمل المنتج إقتصادياً؛ وبالتالي، يقتصر دورها - في الحياة - على أن تكون زوجة وأماً فقط، في حين أنّ الإنتاج الإقتصادي، وحماية الأرواح والممتلكات قد بقيا، ولمدة طويلة، شأناً ذكورياً، يبرّر القوامة على من كان محتاجاً إليه وتابعاً له إقتصادياً وأمنياً. أمّا اليوم، فقد تعدّل الوضع جذرياً، وأصبح للمرأة دور إقتصادي ملحوظ، حتى باتت تنفق، أحياناً، منفردة، على الرجل (أباً كان أم زوجاً أم شقيقاً أم ولداً)، بل وعلى العائلة بأكملها؛ كما أصبح لها مكان في المجتمع ومكانة في تشريع الدولة، وأصبح القضاء أكثر فعالية في حماية الناس في أرواحهم وأموالهم وكرامتهم: ممّا يدعو إلى زوال مبرر حصرية حق التحكم بمصير العلاقة الزوجية في أحد فريقَي العقد، دون الآخر - إذ إنّ كليهما معني فيها، وكفو لها، ومؤتمن عليها - ويوجب إفساح المجال أمام صدور قانون وضعي متطور، يساوي بين فريقَي عقد الزواج، في كلّ من الحقوق والواجبات، وذلك عند انعقاد الزواج، وخلال الحياة الزوجية، ولدى انحلال العقد في حال توفّر شروطه. وهذا الأمر ممكن، فقط، من خلال التشريع المدني؛ وهو لن يشكّل أية خطيئة دينية، ولا يمسّ بحقوق الله.
- في القوامة والولاية: القوامة على المرأة، لمجرّد أنّها أنثى، قد انتفى - اليوم - كلّ مبرر لاستمرارها.

أمّا القوامة والولاية على الصغار بعد انفصال والديهما بالطلاق، أو بالتطليق، أو لدى وفاة الأب: فهي مشرّعة أصلاً في صالح الصغار، وليست تكريماً للكبار.

ليس هنالك من ينكر أنّ حنان الأم على ولدها أوفر - بصورة عامّة - من عطف أبيه عليه. وهي، بالتالي، ومن باب أولى، أكثر حناناً عليه من زوجة أبيه، وأكثر خبرة في تربية الأطفال من شقيقة أبيه، التي ما زالت تعيش معه لكونها بقيت عازبة، وأكثر جلدأً على تربية الصغار من أمّ هذا الزوج، التي أصبحت متقدّمة في السن: فليس، أبداً من صالح الطفل أن ينتزع من أمّه ليسلم إلى أيّ إنسان آخر سواها.

- في الإرث: في العصر الجاهلي، كما كانت الحال في معظم المجتمعات القديمة، لم تكن الأنثى ترث شيئاً، وذلك:

- لأنّها لم تكن منتجة إقتصادياً، ولا قادرة على الغزو، وعلى النهب، الذي كان مصدراً إقتصادياً سائداً في تلك الأيام، ومستوجباً الحماية وردّ غزو الآخرين ونهبهم.

- ولأنّ الثروة تشكّل مصدر قوّة ممالكها، فكان من المفيد ألاّ تتوزّع وتتقسّم على عدّة أشخاص، بل أن تبقى مجتمعة في يد سيّد الأسرة، الذي هو - بعد رحيل الأب المورث - الإبن البكر، الذي ينحصر فيه - وحده - حقّ الإرث. وحين جاء الإسلام، لم يشأ الإبقاء على عناصر القوّة الكامنة في العصبية القبلية، بل إنّه استبدلها بوحدة المعتقد الدينيّ الذي بشرّ به، وكان هاجسه رفع الظلم، السائد في حينه، عن الناس، فقرّر إعطاء الأنثى نصف حصّة الذكر ممّا تركه مورثهما: أي أنّه رفع حصّتها الإرثية من الصفر إلى نصف حصّة الذكر، وبالتالي، فإنّه قد رفع الحد الأدنى الذي لا يجوز أن يقلّ عن النصف، دون أن يضع سقفاً للحدّ الأعلى لهذه الحصّة. وهذا يعني أنّه إذا ورثت الأنثى حصّة مساوية لحصّة الذكر فلن تُرتكب - من أيّ منهما - آية خطيئة دينيّة؛ وبالتالي، فإنّ تشريعاً مدنيّاً حديثاً، يساوي بين الذكر والأنثى، في مسألة الإرث، لن يشكّل خرقاً لتعاليم الدين الإسلامي.

وهكذا، فإنّ صدور قانون مدني علماني، موحد، للأحوال الشخصية، يلحظ المساواة التامة بين فريقي العقد، وفي كافة المسائل والمراحل، لن يشكّل مخالفة لجوهر الدين، سواء المسيحي أم الإسلامي.

٣- أخيراً، لا بدّ من التوقّف أمام النظرية القديمة الزاعمة بأنّ رحم المرأة هو مجرد وعاء، أو حرث، تنمو فيه بذرة الرجل. فهذه النظرية قد أثبت العلم عقمها، وأكّد على أنّ عامل الوراثة وعملية تكوين الجنين هما مشتركان بين الذكر والأنثى وبذات النسبة، إن لم تكن النسبة أعلى لصالح الأنثى.

ينتج عن ذلك، أن قانون الجنسية اللبناني، الذي يتيح للأب، دون الأم، توريث الجنسية اللبنانية إلى الأولاد، بالإستناد إلى "رابطة الدم"، يجري تطبيقه - في الواقع - بصورة خاطئة كلياً، طالما أن مصدر دم الجنين هو أمّه، كما أباه، بل وبنسبة أعلى. وإذا كانت هنالك هواجس لدى بعض المتفكّمين في أن يكتسب بعض الفلسطينيين، المتزوجين من لبنانيات، الجنسية اللبنانية، فيشكّل هذا الأمر خرقاً لقانون "منع التوطين"، فإن الردّ على هكذا هواجس وذرائع هو التالي:

- إن عدد اللبنانيات المتزوجات من رجال فلسطينيين هو ضئيل جداً.
- إن المطلوب، والواجب فعله، هو إعطاء المرأة اللبنانية جنسيتها إلى أولادها، وليس إلى زوجها؛ فالقانون الحالي للجنسية يستند إلى رابطة الدم؛ والجنين الذي يكون حجمه، عند تكوينه، بقدر حبة الفاصوليا، يتابع نموه في رحم أمّه، بعيداً عن كلّ دور للأب منذ لحظة ما بعد هذا التكوين، إلى أن يبلغ وزنه عند الولادة من ٣ إلى ٥ كلف تقريباً، منها حوالي ١/٣ لتر من الدم الذي تكوّن لديه في رحم أمّه ومن دمها هي، لا من دم من انتهى دوره - في عملية تكوين الجنين، وفي نموه واكتماله حتى لحظة ولادته - بعد ثوانٍ معدودةٍ من عمليّة الجماع. من هنا، يبدو أن توريث الجنسية للولد، بالإستناد إلى رابطة الدم، حقّ ملازم للأب قبل الأب، أو - على الأقلّ - بذات الوقت والنسبة.

### في النتيجة

لا عقبات جدّية، ولا إثم يُرتكب ضدّ أيّ من الأديان أو المذاهب السائدة، إذا صدرت، في لبنان، قوانين علمانيّة، متطورة وعادلة، تكون واحدة وموحّدة لجميع اللبنانيين، وفي كافّة المسائل دون أدنى استثناء. فالإيمان الدينيّ هو مطلوب؛ أمّا الطائفية، في واقعها وفي نتائجها وانعكاساتها السلبية، فإنّها - في نظر الجميع، ومن خلال إقرارهم العلني، على الأقلّ - تشكّل الداء الأخطر الذي يهدّد وحدة اللبنانيين ويحول دون توحيد مفهوم المواطنة بينهم: فهل من مدخل إلى التصدي لهذه الطائفية المدمّرة؟؟ نعم!!.

لقد جاء في اتفاقية الطائف، التي أصبحت جزءاً من الدستور اللبناني، تحت العنوان الرئيسيّ المسمّى "المبادئ العامة والإصلاحات"، أن:

"إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية، وعلى مجلس النواب المنتخب... تشكيل هيئة وطنية..."، مهمتها: "إقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية، وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء، ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية".

فالنص هنا صريح، والإلغاء ينصبّ على الطائفية ككلّ، وليس فقط على الطائفية السياسية. ولا يمكن، هنا، التدرّع بسقوط كلمة "السياسية" سهواً نتيجة خطأ مطبعي. فالطائفية - بإجماع كلّ اللبنانيين - هي الداء الأفتك في صحّة الوطن، والعائق الأكبر أمام تطوير الحياة العامة فيه، ويكون إلغاؤها، في كافّة أشكالها وأينما وُجدت، الدواء الشافي لأهمّ أمراضنا الوطنية والإجتماعية. والمرض عدو للصحة، ومؤذٍ للجسم في أيّ موضع يحلّ فيه، فلا يمكن أن يكون ضاراً في مكان منه ونافعاً في مكان آخر.

على أيّ حال، وقبل ولادة إتفاقية الطائف، نصّ الدستور اللبناني (الذي يرقى تاريخ صدره إلى العام ١٩٢٦) في مادته السابعة على أن: جميع اللبنانيين متساوون أمام القانون. وهذا النصّ يفترض - ضمناً، وحتماً - وجود تشريع واحد وموحد، في كافّة المسائل، يخضع إليه جميع المواطنين ودونما أدنى فرق، أو تفرق، بينهم لأيّ سبب كان، بما في ذلك الاختلاف الديني، أو المذهبي؛ كما يفترض، أيضاً، وجود قضاء واحد، موحد، يمثل أمامه جميع المتقاضين من اللبنانيين، ومن المقيمين على الأرض اللبنانية. من هذا المنطلق، يكون تعدّد أنظمة الأحوال الشخصية في لبنان، بتعدّد طوائفه الثمانية عشرة، أمراً مخالفاً - بشكل صارخ - للدستور، الذي يجب أن يعلو على سائر النصوص القانونية: ممّا يوجب استصدار قانون مدني موحد، ومتكامل، للأحوال الشخصية، يكون إلزامي التطبيق على الأرض اللبنانية، على كافّة المتقاضين، دون أدنى تفرق بينهم بسبب انتمائهم الديني أو المذهبي، على أن يبقى الزواج الديني إختيارياً، ومنتحاً لمفاعيله الوجدانية فقط، من دون المفاعيل القانونية. أمّا فرضية اعتماد مبدأ الخيار في الزواج بين الديني والمدني، فإن قانوناً من هذا النوع قد لا يتعدّى مفعوله عملية إنشاء الطائفة رقم ١٩ في لبنان، دون أن يحقق الغاية المرجوة من القانون المدني الإلزامي الموحد.

وإذا كان الدستور اللبناني قد أوكل - في مادته التاسعة - إلى الطوائف الدينية التاريخية المختلفة

أمر التشريع والقضاء في مسائل الأحوال الشخصية، كلّ في ما يخصّه، فإنّ التشريع، في الأساس، يشكّل المهمة الرئيسية، والحصرية، لمجلس النواب، الذي يمارسها بوصفه ممثلاً للشعب: فلا يحقّ لهذا المجلس أن يتنازل عن صلاحياته هذه تحت طائلة فقدّه مبرّر وجوده كسلطة إشرافية.

والمادة ٩ من الدستور اللبناني يمكن اعتبارها بمثابة توكيل مؤقت، صادر عن المجلس التشريعي لصالح الطوائف الدينية، وبما أنّ هذه الوكالة لا يمكنها أن تكون من النوع غير القابل للعزل، وبما أنّه لا يصحّ أن تتفوّق حقوق الوكيل فيها على حقوق الموكل: فإنّه يحقّ لهذا الموكل أن يعدّل، في أيّ لحظة، بنود الوكالة المعطاة منه للغير؛ كما يحقّ له أن يعزل الوكيل نهائياً، في أيّ وقت يراه الموكل مناسباً، إستجابة للمصلحة الوطنية العامة، إذ لا بديل عن الدولة، كما لا يصحّ أن يكون لها شريك خاص في إدارة الشأن العام.

إنّ إصدار قانون مدني، متكامل، للأحوال الشخصية، يكون واحداً موحداً على الأرض اللبنانية، وإلزاميّ التطبيق على الجميع، أمام قضاء مدني موحد ومتخصّص: هو أمر يقرّه - ضمناً - نصّ اتفاقية الطائف، ويقتضيه الإنصهار الوطني الحقيقي، ويقتضيه التطوّر المدني الذي لا يمكن ولا يصحّ للبنان إلّا أن يستجيب له؛ كما يقتضيه، أيضاً، واجب إزالة التناقض الحاصل، حالياً، بين نصّ المادة ٧ من الدستور اللبناني، وبين واقع تعدّد أنظمة الأحوال الشخصية المطبّقة على اللبنانيين؛ ويقتضيه، أيضاً، وبالحاح، تحقيق الإنصهار الوطني الحقيقي، حيث يتحوّل إنتماء اللبناني من الطائفة إلى الوطن. وعبثاً يحاول المنظّرون الوصول إلى هذه النتيجة - الحلم، إذا لم يتمّ إنجاز علمنة كافّة القوانين، وتوحيدها، حيث لا يكون لأيّ مواطن أية ميزة، أو تمايز، على مواطنه إلّا من حيث الكفاءة، دون سواها. ونرى أنّ الفائدة من هذا الإنجاز التشريعي الكبير ستكون أعمّ وأشمل إذا رافقه تطبيق فوري، وسليم، للتعليم الأساسي، الجيد والإلزامي والجناني، للجنسين، حتّى سنّ الخامسة عشرة على الأقل؛ هذا، مع وجوب عدم إغفال رقابة الدولة على التعليم الخاصّ من أجل تنقية برامجها من الشوائب المحتملة، وتعقيم أيّ نهج لديه قد يصبّ في بئر الطائفية.

وإنّنا نلقت، هنا، إلى أمور هامّة، وهي:

- ١- إنّ علمنة قوانين الأحوال الشخصية لا يتعارض أبداً مع الإيمان الديني، إذ إنّّه يبقى دائماً من حقّ المؤمن، بعد إجراء عقده المدني، أن يذهب إلى مرجعه الدينيّ لتلقّي البركة المرجوة، إذا هو شاء.

- ٢- إنَّ النصَّ الدينيَّ المتشدّد للقانون، لدى طائفة معيّنة، لم يكن يوماً، بهذه الصفة، حامياً للرابطة الزوجيّة من الإنحلال، لأنّ الفرار من أحكامه، إلى نصّ طائفي آخر مرن، هو دائماً ممكن الحصول، وبسهولة ملحوظة.
- ٣- إنّ إصدار قانون مدني للزواج هو أمر مقررّ، وواجب على الدولة اللبنانيّة بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٠، من القرار التشريعي رقم ٦٠ ل.ر. تاريخ ١٣-٣-١٩٣٦، معطوفة على المادّتين ١١ و ١٧ من ذات القرار.
- ٤- إنّ السلاح الأمضى، المستعمل من قبل المعارضين لهكذا قانون، هو تخويف الناس من العلمنة، مع إصرار هؤلاء المعارضين على إعطاء تفسير خاطئ لمفهومها، وإيهام المواطن بأنّها نقيضة للتدين، ونافية للإيمان ومنتجة للإلحاد، عن طريق بثّ صورة مشوّهة عن الزواج المدني؛ فلا بدّ، هنا، من تعيين هويّة الجهة المتضرّرة من المسألة المطروحة ومن تحديد نوع الضرر وموقعه، من أجل كشف الأسباب الحقيقيّة لهذه المعارضة الشرسة، وغير المحقّة، بل والمخالفة للتشريع النافذ. وإنّا نرفق بحثنا هذا بملحق يتضمّن الأسباب الموجبة لإصدار قانون مدني، إلزامي وموحّد، للأحوال الشخصيّة في لبنان، ونأمل دراسته بعقلانيّة وواقعيّة؛ فالنور لا يُنكر وجوده سوى فاقد البصر والبصيرة.